مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية
Journal of Public Management & Law & Development

نشر ثقافة المؤسسات الناشئة لدى الشباب الجزائري كدعامة لتحقيق اقتصاد المعرفة

Promoting the culture of startups among Algerian youth as a pillar for achieving a knowledge-based economy.

تاريخ الاستلام: 2026/03/27 تاريخ القبول: 2026/04/06 تاريخ النشر: 2026/04/26

1

ليلى اولاد ابراهيم[1]، جمال دقيش[2]،

[1] جامعة غرداية ، مخبر الدراسات التطبيقية في العلوم المالية والمحاسبية *EASFC*، الجزائر، ouladbrahim.laila@univ-ghardaia.edu.dz

[2] المدرسة العليا للاقتصاد الجزائر، dekkiche.djamel@yahoo.fr

الملخص : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحيوي للمؤسسات الناشئة في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة في الجزائر من خلال تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب، باعتبار هذا التوجه ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. وتسلط الدراسة الضوء على أبرز التحديات التي تواجه رواد الأعمال الشباب، حيث أظهرت النتائج أن **65%** منهم يواجهون صعوبة في الحصول على التمويل الأولي، بينما لم يتلقَّ **70%** أي تكوين مسبق في ريادة الأعمال، كما تشكل التعقيدات الإدارية عائقًا رئيسيًا أمام إنشاء المؤسسات وتطورها، إلى جانب محدودية الاستثمار في البحث والتطوير الذي يحد من مستوى الابتكار مقارنة بالدول التي تحقق معدلات نمو أعلى بدعمها المكثف لهذا المجال. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير آليات تمويل مرنة، وتعزيز برامج التكوين وربط الجامعات بحاضنات الأعمال، بالإضافة إلى رفع مستوى الإنفاق على البحث والتطوير لتعزيز الابتكار وتحقيق انتقال فعّال نحو اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة؛ المؤسسات الناشئة؛ معرفة؛البحث والتطوير

تصنيف JEL : O31 ؛ G24

ABSTRACT: *This study aims to highlight the vital role of startups in supporting the knowledge-based economy in Algeria by promoting an entrepreneurial culture among youth, considering this approach as a fundamental pillar for diversifying the economy and reducing reliance on natural resources amid global economic shifts. The study sheds light on the main challenges faced by young entrepreneurs, as the results indicate that 65% of them encounter difficulties in securing initial funding, while 70% have not received any prior training in entrepreneurship. Administrative complexities also represent a major obstacle to establishing and developing enterprises, alongside limited investment in research and development, which restricts innovation compared to countries achieving higher growth rates through substantial support in this area. Based on these findings, the study recommends simplifying administrative procedures, providing flexible financing mechanisms, enhancing training programs, linking universities with business incubators, and increasing expenditure on research and development to foster innovation and enable an effective transition toward a knowledge-based economy..*

Keywords: Knowledge-Based Economy; Startups; Knowledge; Research and Development

JEL Classification Codes: O31; **G24**

المؤلف المرسل: اولاد ابراهيم ليلى، *ouladbrahim.laila@univ-ghardaia.edu.dz*

1. المقدمة :

تسعى الجزائر إلى التحول من اقتصاد يعتمد على النفط وقطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع ومستدام، من خلال تشجيع الاستثمارات ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما ساهم في ظهور العديد من المؤسسات الناشئة التي تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية ودعم الإنتاج المحلي، غير أنها تواجه تحديات أبرزها التكيف مع اقتصاد سريع التغير وصعوبات التمويل، وفي هذا الإطار عملت السلطات على إصدار قوانين وتنظيم بيئة ملائمة لهذه المؤسسات وإنشاء صناديق تمويل متخصصة، كما تم إحداث وزارة المعرفة والاقتصاد الناشئ لتعزيز هذا القطاع، بما يعكس الاهتمام المتزايد بمفهوم اقتصاد المعرفة ودوره في دعم رواد الأعمال والمشاريع الناشئة في الجزائر.

الإشكالية الرئيسية: تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على سؤال الرئيسي:

إلى أي مدى تساهم ثقافة المؤسسات الناشئة في دعم اقتصاد المعرفة في الجزائر، وما مدى وعي الشباب بأهميتها؟

الأسئلة الفرعية: وللإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الدولة لتعزيز اقتصاد المعرفة، ومدى تأثيره الفعلي؟
2. إلى أي حد تمتلك المؤسسات الناشئة استراتيجية واضحة لدعم نمو اقتصاد المعرفة؟
3. .ما مدى قدرة المؤسسات الناشئة على التكيف مع متطلبات اقتصاد المعرفة؟

أهمية الدراسة:. تهدف هذه الدراسة إلى زيادة وعي الشباب الجزائري بأهمية المؤسسات الناشئة ودورها في تعزيز اقتصاد المعرفة، بما يساهم في تشجيع الابتكار وريادة الأعمال ودعم التنمية المستدامة..

أهداف الدراسة: تتمثل اهداف الدراسة في مايلي:

- تقييم مدى تبني المؤسسات الناشئة لممارسات وتطبيقات اقتصاد المعرفة.
- قياس مستوى وعي المستثمرين الناشئين بأهمية اقتصاد المعرفة ودوره في التنمية.
- تحديد التحديات والفرص التي تواجه المؤسسات الناشئة في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

المنهج الدراسة: من أجل تناول إشكالية الدراسة والإجابة على التساؤلات المتعلقة بها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتسليط الضوء على مختلف الجوانب ذات الصلة، بما يتيح تقديم رؤية شاملة وواضحة لموضوع هذه الدراسة.

2. الجانب النظري :

1.2 المؤسسات الناشئة: مفهوم وخصائص

1.1.2.مفهوم المؤسسات الناشئة:

1.1.1.2. تعريف المؤسسات الناشئة: تعرف المؤسسة الناشئة (***Startup***) اصطلاحًا في القاموس الإنجليزي على أنها مشروع صغير حديث النشأة، حيث تتكون كلمة ***"Start-up"*** من جزئين: "***Start***" الذي يشير إلى فكرة الانطلاق، و"***Up***" الذي يدل على النمو السريع والقوي. وبدأ استخدام مصطلح "***Startup***" مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، مع ظهور شركات رأس المال المخاطر، وانتشر استخدامه بشكل أوسع لاحقًا. (بنو جعفر، شالا، و طبوش ، 2021، صفحة 93) - يُطلق مصطلح "الناشئة" أو "***Startup***" على الشركات الحديثة التأسيس التي تنبثق من فكرة ريادية مبتكرة، وتمتلك فرصًا كبيرة للنمو والازدهار بسرعة، فهي مؤسسات جديدة يسعى رائد أعمال من خلالها لتطوير منتج أو خدمة مميزة وإطلاقها في السوق.. (أوشن، 2022، صفحة 574). كما يعرفها ***Eric Ries*** على أنها:" مؤسسات هدفها تقديم منتجات أو خدمات جديدة مع عدم وجود أي معلومة حول بيئة أعمالها". (كرزابي و كرزابي، 2024، صفحة 149).

2.1.1.2. خصائص المؤسسات الناشئة: وعليه يمكن تحديد السمات الواجب توفرها بالمؤسسات الناشئة في: (عماري و سعدان، 2022، صفحة 71)

- مؤسسات حديثة العهد، تواجه خيارين: التطور والتحول لمؤسسات ناجحة أو الخسارة والخروج من السوق؛
- تتمتع بفرصة للنمو التدريجي والمتزايد، أي تحسين أعمالها بسرعة دون زيادة التكاليف، مما ينعكس إيجابياً على هامش الربح؛
- قادرة على توليد أرباح كبيرة رغم صغر حجمها، نتيجة انخفاض تكاليف التشغيل مقارنة بحجم الأرباح؛
- تعتمد على التكنولوجيا والأفكار الإبداعية في أنشطتها التجارية؛
- تسعى لتمويل مشاريعها من خلال المنصات الإلكترونية والدعم المقدم من حاضنات الأعمال؛
- مؤسسات حديثة العهد؛

وصاحب فكرة المؤسسة الناشئة يزيد من احتمال نجاحها إذا تميز بما يلي: (رقامي ، 2021، صفحة 726)

- ينتمي إلى أسرة أفرادها يمتلكون مؤسسات أو مشاريع مقاولية، ما يتيح له الاطلاع على خبرات وتجارب سابقة في إدارة الأعمال .
- يمتلك خبرة سابقة في تسيير المشاريع، مما يمكنه من تجنب تكرار الأخطاء السابقة، شريطة أن يتمتع بالقدرة على التحليل واستخلاص الدروس من تجاربه السابقة .
- يسعى باستمرار لتقليل المخاطر المرتبطة بنشاط مؤسسته .
- يشارك شخصيًا في إدارة المؤسسة ويكرّس معظم وقته لقيادتها ومتابعة أعمالها .
- يتمتع بمهارات عالية في التواصل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك العملاء والموردون والمستشارون والموظفون .
- يحدد أهداف وطموحات مؤسسته بدقة ووضوح، لضمان توجيه الجهود بشكل فعّال .
- يخطط تشغيليًا وتكتيكيًا بشكل مستمر، لضمان سير العمل وفق استراتيجيات واضحة وتحقيق النتائج المرجوة.

3.1.1.2. أهمية المؤسسات الناشئة: وعليه يمكن تلخيص أهمية ودور المؤسسات الناشئة في الدول السائرة في طريق النمو خاصة كالتالي: (حسين و صديقي، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، 2021، الصفحات 71-73)

- تسهم المؤسسات الناشئة في نشر القيم الإيجابية داخل المجتمع من خلال معالجة مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر الأبحاث والأنشطة التي تقوم بها. كما تعمل هذه المؤسسات على تطوير وإدخال قيم جديدة، والمساهمة في تعزيز ثقافة المستهلك، وتشجيعه على تقبّل التغيير والتكيف مع المستجدات، بما يدعم التطور الاجتماعي والاقتصادي المستدام.
- تسهم المؤسسات الناشئة في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق وظائف جديدة على المدى الطويل وزيادة دخلها السنوي، ما يساهم في تكوين الثروة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، تتميز غالبية هذه المؤسسات بقدرتها على اختراق الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى جذب العملة الأجنبية وتعزيز موارد الاقتصاد الوطني.
- تتيح المؤسسات الناشئة استثمار مدخرات صاحب أو أصحاب المشروع بشكل فعّال، بدلاً من بقائها غير مستثمرة أو موضوعة في مجالات لا تخلق قيمة مضافة، مما يسهم في تحقيق تراكم رأسمالي وتعزيز إعادة توزيع الدخل من خلال نقل شريحة من الأفراد من دخل أقل إلى دخل أعلى. كما توفر هذه المؤسسات فرصًا لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، بما يساهم في زيادة رأس المال وتحفيز النمو الاقتصادي.

✧تتميز المؤسسات الناشئة بالمرونة العالية وقدرتها على التأقلم والاستجابة السريعة، حيث تسمح مرونة عملياتها وسلاسة حلولها بتقديم بدائل فعّالة لمشكلات تكاليف الإنتاج لدى الشركات الكبرى، فضلاً عن إيجاد حلول للمشكلات المعقدة التي كثيرًا ما تواجه السكان نتيجة السياسات أو الإجراءات المفروضة من قبل الدولة.

✧ تسهم المؤسسات الناشئة بشكل فعّال في توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، حيث تتميز بقدرتها على توظيف الأيدي العاملة ذات الخبرة المحدودة أو حتى بدون خبرة، مما يمتص عددًا كبيرًا من طالبي العمل، لا سيما من حاملي الشهادات وأصحاب الأفكار والخريجين الجدد. ومن ثم، تساهم هذه المؤسسات في معالجة مشكلة البطالة بشكل مباشر، وهي مشكلة تسعى الدول لمواجهتها رغم سيرها على مسار النمو الاقتصادي.

2.1.2.أساسيات إقامة شركة ناشئة *Startup* وتمويلها:

1.2.1.2. أساسيات إقامة شركة ناشئة *Startup*: وعليه هناك بعض الأمور الأساسية التي يجب توفرها من أجل في إقامة شركة ناشئة: (بنوجعفر، شالا، و طبوش ، 2021، الصفحات 54-95)

🡸**التفكير في مشكلات الناس وحاجاتهم**: تميل الشركات الناشئة (***Startups***) بطبيعتها إلى تقديم حلول مبتكرة للأفراد وتقديم خدمات رائدة تميزها في السوق.

🡸**التخطيط على الصعيد الإقتصادي**: يتعين على رائد الأعمال تحديد حجم الميزانية اللازمة لإطلاق الشركة الناشئة (***Startup***)، بما يشمل تقدير المبلغ المطلوب لتغطية التكاليف التشغيلية الأولية، وتحديد حصة كل شريك مشارك في التمويل لضمان توزيع واضح للمسؤوليات المالية ودعم استقرار المشروع.

🡸**الاستناد على التكنولوجيا**: تتوافر التكنولوجيا اليوم لتسهيل حياتنا، ومن هذا المنطلق، ينبغي استغلال الموارد التقنية المتاحة لتقديم أفضل المنتجات والخدمات للعملاء المستهدفين بكفاءة وجودة عالية.

🡸**التفتيش عن حلول إبداعية وعملية لهذه المشكلات**: لا يعني هذا النهج البحث عن حلول غير مألوفة أو غريبة، بل يشير إلى التركيز على ابتكار استراتيجيات بسيطة وعملية، لم يُطبقها أحد من قبل أو لم تُنفذ بالشكل الكافي، بما يضمن تقديم قيمة مضافة ومميزة في السوق.

🡸**التفكير في طرق تساعد على الإرتقاء بالعمل والمبيعات**: يحتاج رائد الأعمال إلى اختيار حلول تتمتع بإمكانات كبيرة للنمو، وقادرة على زيادة الأرباح والدخل بشكل مستدام، دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية أو الموارد الأخرى.

2.2.1.2. آليات تمويل المؤسسات الناشئة: تتمثل آليات تمويل المؤسسات الناشئة: (زغبيد ، سلامي، و يوسفي ، 2021، الصفحات 9-11)

✍**المنح والإعانات الحكومية:** تُعد البرامج الحكومية التي توفر رؤوس المال للمواطنين الراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة وسيلة ممتازة لتمويل مشاريع الشركات الناشئة. وللاستفادة من هذه البرامج، يتعين على رائد الأعمال تقديم خطة عمل مقبولة لدى لجنة المنح، وعند الموافقة على الخطة واجتياز عملية التدقيق، يتم تزويده بالأموال اللازمة لإطلاق مشروعه. ومع ذلك، قد يكون الحصول على هذه المنح تحديًا، نظرًا للبيروقراطية الإدارية والتصلب التنظيمي، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة بين المتقدمين، حيث غالبًا ما تكون معايير التقديم صارمة، وقد تشترط بعض المؤسسات المانحة توفير نسبة من التمويل من قبل صاحب المشروع، مثل **50%** من التكلفة الإجمالية.

✍**التمويل الذاتي:** يعتمد تمويل الشركات الناشئة في هذه المرحلة بشكل أساسي على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع، حيث يلجأ معظم رواد الأعمال الجدد إلى هذه الوسيلة، خاصة في بداية النشاط، نظرًا لأن التكاليف لا تزال محدودة نسبيًا. ويمكن للمدخرات البسيطة تغطية مصاريف التشغيل الأولى، ويُنصح في هذه الحالة بتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن، مثل عدم المبالغة في اختيار مقر الشركة أو عدد الموظفين وغيرها من مستلزمات الأعمال. وتشير

الإحصائيات إلى أن ثلث الشركات الناشئة تبدأ برأسمال لا يتجاوز **5,000** دولار، مما يوضح أن نسبة كبيرة من رواد الأعمال، تصل إلى **77%**، تموّل مشاريعهم بالكامل أو جزئيًا من أموالهم الخاصة.

التمويل الجماعي: كما يشير الاسم، يقوم التمويل الجماعي على جمع الأموال من مجموعة كبيرة من الأشخاص، وأصبح هذا ممكنًا بفضل التكنولوجيا الحديثة، إذ توجد منصات متخصصة لهذا النوع من التمويل. يمكن لصاحب الفكرة عرض مشروعه على إحدى هذه المنصات، مع توضيح نموذج العمل وإمكانيات النمو، وفي حال اقتنع المستخدمون بالفكرة، يقومون بتقديم الدعم المالي اللازم لتنفيذها. ويعد هذا الخيار مهمًا ويستلزم دراسة دقيقة، نظرًا لأن هناك العديد من الأفراد يمتلكون المال ولكن ليس لديهم أفكار. وتشكل هذه المنصات حلقة وصل فعّالة بين أصحاب الأموال وأصحاب الأفكار. وتشير الإحصائيات إلى أن التمويل الجماعي يجمع أكثر من **17** مليار دولار سنويًا في شمال أمريكا وحدها، كما تم إطلاق حوالي **6,455,080** حملة تمويل جماعي حول العالم، مع استمرار ارتفاع هذه الأرقام بشكل ملحوظ؛

التمويل الملائكي: عادةً ما يكون المستثمرون الملائكيون أفرادًا أثرياء أو مديرين تنفيذيين متقاعدين، يستثمرون مباشرة في الشركات الصغيرة والناشئة المملوكة للآخرين، وغالبًا ما يتمتعون بخبرة واسعة ومكانة عالية في مجالات عملهم. لا يقتصر دور هؤلاء المستثمرين على تقديم الأموال فقط، بل يساهمون أيضًا بخبراتهم وشبكة علاقاتهم، وغالبًا ما يشاركون بشكل مباشر في إدارة الشركة من خلال معارفهم التقنية والإدارية. ويميل المستثمرون الملائكيون إلى تمويل المشاريع في مراحلها الأولى باستثمارات تتراوح بين **25,000** و100,000دولار. وبالمقابل، يحتفظون بالحق في المشاركة في إدارة الشركة، وغالبًا ما يطالبون بالتمثيل في مجلس الإدارة لضمان مراقبة وتوجيه استثماراتهم.

3.1.2.مراحل نمو المؤسسات الناشئة: أن المؤسسات الناشئة تمر **05** مراحل أساسية من أجل الوصول إلى القيمة تتمثل فيما يلي: (حمروش ، 2022، صفحة 139)

مرحلة ما قبل انطلاق المؤسسة الناشئة: في هذه المرحلة، يقوم رائد الأعمال بطرح فكرة مبتكرة تلبي احتياجات وأذواق شريحة واسعة من السوق، بعد إجراء دراسة دقيقة لكل من الفكرة والسوق المستهدف، بما في ذلك تحليل أذواق وسلوكيات العملاء المحتملين، لضمان إمكانية تنفيذ الفكرة عمليًا وتطويرها واستدامتها على المدى الطويل. ويكون التمويل في هذه المرحلة غالبًا ذاتيًا، مع إمكانية الاستفادة من بعض الدعم أو المساعدات الحكومية لتعزيز قابلية المشروع على الانطلاق والنمو؛

مرحلة الإنطلاق: يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج، الذي غالبًا ما يكون غير معروف في السوق، مما يستلزم القيام بحملات ترويجية وإعلانية لتعريف العملاء المستهدفين به. كما يكون سعر المنتج مرتفعًا نسبيًا، نظرًا لتكاليف التطوير المحددة. من أكبر التحديات التي يواجهها رائد الأعمال في هذه المرحلة هي إيجاد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماليًا. وغالبًا ما يلجأ رائد الأعمال في البداية إلى ما يُعرف بـ**(FFF) *"Fools, Family, Friends"*** ، حيث يشكّل الأصدقاء والعائلة المصدر الأول للتمويل. كما يمكن الحصول على دعم مالي من المستثمرين المغامرين، نظرًا لارتفاع درجة المخاطرة في هذه المرحلة؛

مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: تقوم المؤسسة الناشئة بتوسيع أنشطتها ومنتجاتها وخدماتها، ليصل المنتج إلى ذروة تطوره وتزداد حصته في السوق بفضل اعتماد المؤسسة على الإبداع والابتكار. وقد يمتد الإنتاج ليشمل خارج مبتكريه الأوائل مع الحفاظ على الخصائص الأصلية أو تحسينها، إلا أن هذا التوسع قد يؤدي إلى ظهور ضغط تنافسي سلبي نتيجة زيادة عدد المزودين للمنتج، ما يسبب تراجع المبيعات وبدء مرحلة الفشل المحتمل. كما قد تظهر عوائق

أخرى تؤثر على أداء المنتج، مثل محدودية التمويل، حيث غالبًا ما تفتقر المؤسسة الناشئة في هذه المرحلة إلى القدرات المالية الكافية لدعم توسعها واستدامة نموها؛

- **مرحلة الإنزلاق في الوادي:** رغم استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) في دعم المشروع ماليًا، قد يواجه المشروع تراجعًا حادًا يصل إلى مرحلة تُعرف بـ "وادي الحزن" أو "وادي الموت"، حيث تكون معدلات النمو منخفضة جدًا. وفي حالة عدم اتخاذ إجراءات تصحيحية فعّالة، قد يؤدي هذا التراجع إلى خروج المشروع من السوق بشكل نهائي؛
- **مرحلة تسلق المنحدر:** يواصل رائد الأعمال إدخال التحسينات والتعديلات على المنتج، ليتم إطلاق إصدارات محسنة منه. وبفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب فريق العمل للخبرة اللازمة، تبدأ المؤسسة الناشئة بالنهوض مجددًا، مع إطلاق الجيل الثاني من المنتج، وضبط تسعيره، وتسويقه على نطاق أوسع لتحقيق انتشار أكبر وتعزيز موقعها في السوق؛
- **مرحلة النمو المرتفع:** يتم تطوير المنتج بشكل نهائي، بعد الانتهاء من مرحلة التجربة والاختبار، ويطرح في السوق المستهدفة. وتبدأ المؤسسة الناشئة بالنمو المستمر، ما يمكنها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتحقيق أرباح كبيرة، مع تعزيز موقعها التنافسي في السوق.

4.1.2.صعوبات خلق مؤسسات ناشئة: من أبرز ما يعرقل المؤسسات الناشئة يمكن تلخيصه في: (حسين و صديقي، دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، 2021، صفحة 76)

- **عراقيل إدارية:** من أبرز العوائق التي تواجه إنشاء المؤسسات الناشئة هي البيروقراطية في إجراءات التأسيس؛ فبينما تستغرق العملية في الجزائر نحو شهر، يمكن إنجازها في الولايات المتحدة خلال **24** ساعة فقط؛
- **عراقيل تسويقية:** نقص الإمكانيات، خاصة المالية والمعرفية والخبرة، يعيق المؤسسات الناشئة عن التطور والنمو، ويؤثر على استمراريتها ومتابعتها للسوق بفعالية؛
- **عراقيل فنية:** تعتمد المؤسسات الناشئة غالبًا على التمويل المتاح لديها فقط، وغالبًا ما تكون مجرد فكرة أولية دون موظفين مؤهلين، ما قد يحد من رؤيتها للجوانب السوقية والتقنية اللازمة لتطوير المنتج أو الخدمة بما يلبي احتياجات الزبائن؛
- **عراقيل تمويلية:** تحتاج المؤسسة الناشئة لتمويل إجراء دراسات السوق وتجربة المنتج أو الخدمة عدة مرات، حيث يحد نقص الأموال من قدرات المبتكر على تطوير فكرته. وبعد اعتماد نموذج عمل فعّال وضمان وجود زبائن، تتطلب المؤسسة تمويلًا أكبر لدعم نموها وتطورها.

2.2 اقتصاد المعرفة: مفهوم ومؤشرات

1.2.2.مفهوم اقتصاد المعرفة:

1.1.2.2.تعريف اقتصاد المعرفة: يرى باركين ***(M.Parken)*** أن إقتصاد المعرفة **هو: "تهدف الدراسة إلى فهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشافها وتعلمها والاستفادة من معرفة الآخرين."** (بوخاري، 2021، صفحة 258). أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيرى بأن الإقتصاد المعرفي هو: **"يشمل نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصادي والسياسي والشخصي، بهدف تعزيز التنمية البشرية المستدامة، ويتطلب ذلك تطوير القدرات البشرية وتوزيعها بشكل فعّال."** (مكيد و يحياوي، 2014، صفحة 10). وجاء تعريف اقتصاد المعرفة كذلك حسب **البنك الدولي** على أنه: **"يشير الاقتصاد القائم على المعرفة إلى الاستخدام**

الفعّال للمعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل ذلك استقطاب المعارف الأجنبية وتطبيقها، بالإضافة إلى تكييفها وتطويرها لتلبية الاحتياجات المحلية الخاصة". (بوخاري، 2021، صفحة 258)

2.1.2.2.أهمية اقتصاد المعرفة: تأسيساً على ماذكر سابقاً تتجلى أهمية إقتصاد المعرفة في ما يلي: (بن يوب و طبابية، 2017، الصفحات 91-92)

- يعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة على سرعة توليد المعرفة واستخدامها، حيث يتوقف تحويل المعرفة إلى طاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حجم المخزون المعرفي والدور الفاعل للصناعات المولدة للمعرفة؛
- يسهم نمو الاقتصاد القائم على المعرفة في خفض الأسعار، مع تحقيق دخل مرتفع لعمال المعرفة ذوي الكفاءات العالية نظرًا لارتفاع مساهمتهم في الاقتصاد الجديد؛
- يساهم اقتصاد المعرفة في زيادة العائد الاستثماري بالتوازي مع ارتفاع النفقات على التقدم العلمي والتقني، حيث تعمل المعرفة على تعظيم القيمة الدفترية للمشروعات الاستثمارية؛
- يولي اقتصاد المعرفة أهمية مركزية لأنظمة التعليم والتدريب، بهدف تطوير مهارات العمالة بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الجديد من أساليب مبتكرة في التفكير ووضع السياسات والخطط؛
- يسهم اقتصاد المعرفة في إحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد، سواء من خلال تصاعد دور المعرفة في جميع مجالات الأعمال والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى نمو مستمر للمؤسسات العاملة في قطاع المعرفة.

3.1.2.2.خصائص اقتصاد المعرفة: يعد اقتصاد المعرفة نظاماً اقتصادياً حديثاً، له خصائص تميزه عن باقي الأنماط الإقتصادية، وقد تطرقت أغلب الدراسات والأدبيات لخصائص إقتصاد المعرفة، حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (جار الله و بوقنور، 2023، الصفحات 3-4)

- ← يعتمد هذا الاقتصاد بشكل كبير على المعرفة، حيث تعد المورد الأساسي للعملية الاقتصادية، لا سيما المعارف المتخصصة والمهارات الفطرية المبدعة، التي تسهم في توسيع النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية؛
- ← يركز اقتصاد المعرفة على الاستثمار في الموارد البشرية، بخلاف الاقتصادات التقليدية التي تركز على استثمار الموارد والإمكانات المادية، حيث يستثمر هذا الاقتصاد في الإنسان والفكر والمعرفة ؛
- ← تتيح التطورات التكنولوجية في العالمية سرعة نقل وتبادل المعارف والمعلومات، مما يسهل المبادلات الاقتصادية بين الدول من جهة، وبين المؤسسات داخل الدول من جهة أخرى؛
- ← يعتمد اقتصاد المعرفة على التعليم والتدريب المستمرين، حيث يضمن ذلك قدرة العاملين على مواكبة التطورات والتحديثات المستمرة في منظومة اقتصاد المعرفة العالمية؛
- ← ارتفاع الدخل لصناع المعرفة وذلك نتاج جهود البحث والتطوير والملكية الفكرية والكفاءة والخبرة المكتسبة ؛
- ← يتميز اقتصاد المعرفة بكونه اقتصادًا قائمًا على الوفرة، على عكس الاقتصادات التقليدية التي تتسم بالندرة، حيث إن الموارد التقليدية تنضب وتتناقص مع الاستهلاك، بينما تزداد وتنمو موارد اقتصاد المعرفة بالتبادل والاستخدام على أوسع نطاق.

2.2.2.المحركات الدافعة لإقتصاد المعرفة: هناك العديد من المحركات والقوى والعوامل التي ساهمت في دفع اقتصاد المعرفة نحو التطور والانتشار في دول العالم، ومن أبرزها ما يلي: (بن يوب و طبابية، 2017، الصفحات 95-96)

1.2.2.2.الشركات متعدد الجنسيات: تتكون الشركات متعددة الجنسيات من عدة فروع منتشرة في أنحاء العالم، وتتميز بعدم تمركز الإنتاج والتسويق في موقع واحد، كما تمتلك رؤوس أموال ضخمة يمكن تحريكها بحرية، مستفيدة من قوانين حرية التجارة العالمية. وتعتمد هذه الشركات على مبادئ اقتصاد المعرفة، إذ تسعى باستمرار لتحقيق الربح

عبر تجزئة عمليات الإنتاج وتوطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة لتخفيض التكاليف، مستفيدة في ذلك من التطور التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات والمعلومات. ومن هذا المنطلق، تُسهم الشركات متعددة الجنسيات في دفع اقتصاد المعرفة من خلال إنفاقها الكبير على البحث والتطوير، حيث تعتبر أحد المحركات الرئيسة له إلى جانب الدول المتقدمة. ففي أواخر الثمانينات من القرن العشرين، أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا مجتمعة نحو **630** مليون دولار يوميًا على البحث والتطوير، وارتفع هذا الرقم ليصل إلى مليار دولار يوميًا بحلول عام **1993**، واستمر الإنفاق في الزيادة خلال السنوات التالية..

2.2.2.2.العولمة: ترتبط العولمة ارتباطًا وثيقًا بـ اقتصاد المعرفة، نظرًا للتأثير المتبادل بينهما واعتماد كل منهما على الآخر. فقد أحدثت العولمة تحولًا نوعيًا في تدويل العالم من خلال نشوء السوق العالمية، وأوجدت الإنترنت اقتصادًا بلا حدود، مما أتاح للشركات الوصول إلى المستهلكين في مختلف أنحاء العالم والحصول على حصص سوقية عالمية. كما أعادت العولمة صياغة قواعد التجارة وألغت الحواجز بين البلدان، ولم يقتصر أثرها على المكان فحسب، بل شمل أيضًا الزمان، إذ أصبح إيقاع العمل مستمرًا على مدار الساعة، مع الحد الأدنى لساعات العمل التي تغطي **24** ساعة في اليوم وعلى مدار العام، ما يستلزم وجود منحنى عمل عالمي لدى الشركات لضمان قدرتها على المنافسة والبقاء.

3.2.2.2.ثورة المعلومات والمعرفة: أصبحت المعلومات والمعرفة تمثل عنصرًا أساسيًا في الإنتاج العالمي، حيث أصبح الاعتماد على المعرفة في الإنتاج واضحًا بشكل متزايد، إذ يشكل عمال المعلومات نحو **70%** من القوى العاملة في الاقتصاديات الصناعية، وأصبح العديد من العمال يعتمدون على عقولهم أكثر من أيديهم. ولم تعد المعرفة تقتصر على النصوص والأرقام، بل أصبحت أنظمة مبتكرة تتألف من صور ورؤى وأشكال متجددة يمكن تحديثها وفق احتياجات المستفيدين. وأسهمت تقنية المعلومات والاتصالات في دعم المؤسسات عبر تشكيل الأبعاد الأساسية للعملية الإدارية، وإحداث تغييرات في معالجة المحتوى الموجه للاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي. كما أدت هذه التقنيات إلى ازدهار الأنشطة المعرفية، وزيادة إنتاجية معالجة المعرفة وتخزينها وتبادلها، وتوليد أنشطة جديدة مثل الإعلام المتعدد والقنوات الرقمية والتجارة الإلكترونية، مما دفع نحو اعتماد برامج تنظيمية حديثة قائمة على الاستغلال الأمثل للمعلومات. وتُظهر الشركات متعددة الجنسيات، التي تعتمد على تجزئة الإنتاج وتوطينه عالميًا والاستفادة من التطور التكنولوجي، نموذجًا رئيسيًا لهذا الاقتصاد، بينما تُعزز العولمة قدرة هذه الشركات على الوصول إلى الأسواق العالمية، مما يربط بشكل وثيق بين تطور اقتصاد المعرفة وانتشار العولمة والابتكار التكنولوجي.

3.2.2.المتطلبات،المؤشرات اقتصاد المعرفة:

1.3.2.2.المتطلبات اقتصاد المعرفة: إن الإقتصاد المعرفة مجموعة من المتطلبات والمستلزمات الواجب توفرها للنجاح، وتتمثل في الآتي:

- تعزيز القدرات البحثية للأفراد من خلال تنمية مهارات الاكتشاف، وحل المشكلات، واتخاذ القرار، بالإضافة إلى مهارات الفهم والتحليل والاستنباط وربط المعلومات؛
- العمل على خلق رأس المال البشري وتطويره بنوعية عالية وقدرات كبيرة من خلال برامج التدريب والتطوير، إضافة إلى دور الدولة في خلق المناخ المناسب للمعرفة، باعتبارها اليوم أحد أهم عناصر الإنتاج؛
- إعادة هيكلة وترشيد الإنفاق العام، مع زيادة حاسمة في الموارد المالية المخصصة لتعزيز المعرفة، بدءًا من المدرسة الابتدائية وصولًا إلى التعليم الجامعي، مع توجيه برامج التعليم بشكل فعّال؛
- توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين الأفراد من الوصول إليها بسهولة وفي أي وقت ومكان، مع تخصيص جزء مهم من مواردها لدعم البحث العلمي والابتكار.

1.3.2.2.مؤشرات اقتصاد المعرفة: لمعرفة إمكانية انضمام الدول إلى هذا الاقتصاد الجديد القائم بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من تناول بعض المؤشرات الأساسية، والتي سيتم إجمالها فيما يلي: (قديد، 2012، الصفحات 255-256)

مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: يعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذا أهمية كبيرة، خاصة مع تزامن ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة مع وجود قاعدة تكنولوجية مناسبة. وقد أدى هذا التلاقي إلى تعزيز العلاقة بين ازدهار الأنشطة المكثفة في المعرفة والإنتاج، ونشر التكنولوجيا الجديدة. ويمكن تلخيص تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الاقتصاد في **03** جوانب رئيسية، وهي:

1. زيادة الأرباح الإنتاجية، خصوصًا في مجالات معالجة المعلومات، وتخزينها، وتبادلها. ؛

2. تعزيز ظهور وازدهار الصناعات الجديدة، مثل وسائل الإعلام المتعددة، والتجارة الإلكترونية، وتطبيقات الجداول الإلكترونية، وغيرها من الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة. ؛

3. تشجيع اعتماد نماذج تنظيمية مبتكرة تهدف إلى الاستغلال الأمثل للإمكانيات الجديدة في توزيع ونشر المعلومات..

مؤشر التعليم والتدريب: تسمح المؤشرات المبنية على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة خلال العملية التعليمية الرسمية. كما تمكن هذه المؤشرات من تقييم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري. ويكتسب هذا المؤشر أهمية كبيرة لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة، من خلال زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة. وبالتالي تعزيز الإنتاجية.

مؤشر البحث والتطوير: تشكل بيانات الأبحاث والتطوير أحد المؤشرات الأساسية في قياس اقتصاد المعرفة، إذ يُستخدم مؤشرين رئيسيين، هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير والفريق البشري العامل في مشاريع البحث والتطوير. وتخضع هذه البيانات منذ فترة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية، مما يتيح إجراء تحليلات ديناميكية وإجراء مقارنات دولية دقيقة.

3. منهجية الدراسة :

1.3. واقع اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في الجزائر:

1.1.3. اقتصاد المعرفة في الجزائر:

1.1.3. 1. أهمية إندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة: يتميز عالم اليوم بالتراكم المعرفي، ما يجعل الاكتفاء بدور المتفرج أمرًا غير مجدٍ للجزائر. لذلك، يصبح من الضروري توفير عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة واستغلال جميع المصادر المتاحة لخلق فرص حقيقية للاندماج ضمن استراتيجية إقليمية ودولية. التغير العميق في البيئة المعاصرة يظهر في تراجع صرامة بعض المسلمات السابقة، إذ لم تعد المبادئ والقناعات القديمة كافية لمواجهة تحديات المستقبل. وهذا يتطلب متابعة مستمرة للمعارف وتجديدها، فالتأخر يزيد الفجوة مع الدول المتقدمة.تعتمد قوة التحول نحو اقتصاد المعرفة على نوعية الموارد البشرية، إذ أصبحت المعادلة الاقتصادية التقليدية (الأرض والمال والعمالة) غير كافية، بينما تعتمد المنافسة العالمية الحديثة على المهارات لإنتاج رأس المال المعرفي، وهو عامل رئيس في النمو وخلق الوظائف. تمتلك الجزائر ميزة نسبية فريدة تتمثل في أن أكثر من نصف السكان من الشباب، ما يشكل ثروة بشرية تحتاج إلى تمكينها بالمعرفة النوعية. ويكمن التحدي في تقديم تعليم ومعرفة عالية الجودة لهذه الفئة القادرة على الابتكار والتجديد، بما يضمن استثمارها بشكل فعال ومعرفي. رغم أهمية النفط والغاز الحاليّة، فإن اقتصاد المعرفة يوفر قيمة إضافية مستدامة. لذا، يجب أن يكون التدريب والتأهيل وفق معايير عالمية من أولويات السياسات

المستقبلية، ويعد الاستثمار في الموارد البشرية ضرورة لبناء اقتصاد يعتمد على المعرفة وقدرات المواطن الجزائري.. (عماري س.، 2017، الصفحات 21-22)

1.1.3. 2. تدابير من أجل تعزيز اقتصاد المعرفة بالجزائر: جاء مخطط عمل الحكومة بتدابير جديدة ترمي لتعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والطوير والإبتكار علاوة عن ترقية منظومة حاضنة للمؤسسات الناشئة والإقتصاد الرقمي، وذلك من خلال ما يلي: (عمي سعيد و وذان ، 2022، الصفحات 275-276)

- ✓ تلتزم الحكومة بإعداد قانون إطار حول اقتصاد المعرفة وإعداد استراتيجية وطنية لنقل التكنولوجيا؛
- ✓ وضع آليات ملائمة لتمويل أشغال وضع النماذج والبحث والتنمية لصالح المؤسسات الناشئة؛
- ✓ استحداث محفزات جبائية لتشجيع المؤسسات على الإستثمار في مجال البحث والتنمية؛
- ✓ وضع إطار تنظيمي لضبط النفقات التي يمكن تصنيفها بنفقات البحث والتنمية في المؤسسات واتخاذ تدابير تحفيزية تشجيع أطروحات البحث في المؤسسة؛
- ✓ وضع آلية لدعم إيداع براءات الإختراع على المستوى الدولي؛
- ✓ تشجيع تشغيل اليد العاملة ذات التأهيل العالي في المؤسسات واستحداث الوضع القانوني للباحث في المؤسسة؛
- ✓ رقمنة إجراءات إيداع براءات الإختراع واستحداث مناطق تكنولوجية حة علاوة عن تشجيع أصحاب براءات الإختراع على إنشاء مؤسساتهم الناشئة؛
- ✓ تشجيع التعاقد الخارجي لإنجاز أعمال البحث والتنمية من خلال استحداث إطار تنظيمي للإختراع المفتوح واستحداث ورشات وضع النماذج (فضاءات التصنيع) لصالح حاملي المشاريع الإبتكارية وكذا اللجوء إلى مقدمي الخدمات الجزائريين في قطاع القمنة والتكنولوجيا الجديدة للحد من التبعية التكنولوجية.

1.1.3. 3. تحليل الوضع النسبي لاقتصاد المعرفة في الجزائر: مثل باقي دول العالم، تهتم الجزائر بما يُعرف بـ اقتصاد المعرفة، وفي إطار الإجابة عن الإشكالية التي سبق طرحها حول مكانة الجزائر في هذا النوع من الاقتصاد، سيتم تناول مجموعة من المؤشرات، وهي:

أ.البحث والتطوير في الجزائر:

المنشورات العلمية وبراءات الإختراع: وفقًا للتقرير السنوي لعام **2020** لمؤشر ***Scimago Journal Rank (SJR)*** المبني على قاعدة بيانات ***Scopus***، والذي يُعد مقياسًا للتأثير العلمي للمجلات العلمية المحكمة، بلغ عدد المنشورات العلمية الجزائرية رقماً ضئيلاً مقارنة بعدد المنشورات في دول عربية أخرى مثل المغرب ومصر والإمارات. ويعتبر هذا الرقم منخفضًا أيضًا بالنظر إلى الإمكانيات البحثية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، حيث تضم أكثر من **1600** مخبر بحثي موزعة على **109** مؤسسات جامعية، إلى جانب مركزين للإبداع و**12** منصة تقنية للتحاليل الفيزيائية والكيميائية، يشرف عليها أكثر من **62** ألف أستاذ باحث و**2200** باحث دائم.. (قرقاد و ربيع ، 2022، صفحة 551)

***الجدول رقم*01.*عدد المنشورات العلمية وبراءات الاختراع للجزائر وبعض الدول العربية سنة* 2020**

البيانات	عدد المنشورات العلمية *	عدد براءات الاختراع المودعة**	الرتبة العالمية لبراءات الاختراع
الجزائر	8534	710	81
المغرب	10403	2،688	68
مصر	32323	2،207	46
الامارات	11363	1،908	51

المصدر: *(قرقاد و ربيع ، 2022، صفحة 552)*

عدد الباحثين لكل مليون شخص: بلغ عدد الباحثين في الجزائر وفقًا لمدير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي **700** باحث لكل مليون نسمة سنة **2012**، وهو رقم ضئيل مقارنة بالمتوسط الدولي البالغ **1063** باحثًا لكل مليون نسمة، ما يعكس فجوة كبيرة مع الدول المتقدمة. ورغم هذه النقص، تسعى الجزائر لتعزيز قدراتها البحثية، حيث أعلن المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، السيد عبد الحفيظ أوراغ، أن عدد الباحثين سيقارب **80** ألف باحث بحلول عام **2020**. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة الجزائرية تضم **46** ألف أستاذ جامعي، منهم **27** ألف أستاذ باحث، بينما تتوفر مخابر البحث العلمي على **2083** باحثًا دائمًا، وهو عدد غير كافٍ لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة مقارنة بالدول المتقدمة في مجالي البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.. (مقيمح و هرموش، 2017، صفحة 219)

ب.تطور مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات: عملت الجزائر على تطوير بنيتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف التحول إلى مجتمع قائم على العلم والمعرفة، من خلال اعتماد مخطط استراتيجية الجزائر الإلكترونية **2013**، الذي يقوم على **13** محورًا رئيسيًا، من أبرزها: (وعيل و حيدوشي ، 2018، صفحة 15)

- تشريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية والمستشفيات والمؤسسات الصغيرة، من خلال الاستفادة من التجهيزات والتطبيقات وشبكات تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تطوير الكفاءات البشرية عبر التعليم العالي والتكوين المهني، مع تعليم جميع فئات المجتمع مهارات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتثمين نتائج البحث العلمي، وتعبئة الكفاءات لتحقيق الاستفادة المثلى؛
- ضبط الإطار القانوني والتنظيمي الوطني بما يسهم في تفعيل وإحلال مفهوم الحكومة الإلكترونية؛
- تثمين التعاون الدولي عبر إقامة شراكات استراتيجية تسهم في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- الموارد المالية.

***الجدول رقم02**.تطور مؤشر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات*(IDI) **ICT Developpent Index**

في الجزائر 2015-2021

%PIB	RANIK	**(IDI)Index**	Année
3.6	103	2.86	2015
2.8	104	2.98	2016
3.3	114	3.30	2017
2.7	114	3.42	2018
3.8	114	3.71	2019
3.9	113	3.74	2020
3.5	114	4.4	2021

***المصدر:** (يوسفي، 2022، صفحة 365)*

لا تزال الجزائر متأخرة في مواكبة التطورات الاقتصادية والعلمية العالمية الهائلة، التي مكّنت الدول المتقدمة من تحقيق قفزات سريعة بفضل التركيز على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، والتحول الاستراتيجي المتدرج نحو اقتصاد المعرفة. ويترك هذا الوضع للاقتصاد الجزائري هامشًا محدودًا للتردد أو المماطلة، مما يستدعي الاندماج السريع والإيجابي في الدينامية الاقتصادية العالمية، التي تتجه، في ظل العولمة، نحو هذا الاقتصاد الجديد. (يوسفي، 2022، صفحة 365)

4 .1.1.3. معوقات إندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة: مثل باقي الدول النامية، وجدت الجزائر نفسها متأخرة في مواكبة التطورات الحاصلة، نتيجة لعدة معوقات أعاقت اندماجها الفعّال في هذا المجال، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي: (وعيل و حيدوشي ، 2018، صفحة 17)

- افتقار الجزائر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية اللازمة للاستفادة الاقتصادية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار الاعتماد على الريع النفطي وعدم بناء اقتصاد إنتاجي حقيقي متوافق مع المعايير الدولية المعتمدة ؛
- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها، مع تبني مواقف سلبية تجاهها في بعض الأحيان؛
- ارتفاع كلفة استخدام الإنترنت وسيطرة اللغة الإنجليزية على حوالي **80%** من المواقع الإلكترونية، مع ضعف الإلمام بها نتيجة المناهج الدراسية التي تعتمد بشكل كبير على اللغة الفرنسية، ما أدى إلى ظهور مطالب عديدة باستبدال اللغة الفرنسية بالإنجليزية؛
- تدني مستوى معيشة غالبية السكان، وتدهور القدرة الشرائية، والرعاية الصحية، ومستوى التعليم، حيث احتلت الجزائر المرتبة **107** من أصل **173** دولة في مؤشر التنمية البشرية لعام **2003**، متأخرة حتى عن بعض الدول المجاورة مثل تونس وليبيا؛
- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار استخدام الإنترنت ؛
- تتمثل إحدى أبرز التحديات في الفجوة الرقمية التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والنامية، والتي تُقاس بدرجة توفر أسس المعرفة المكونة للاقتصاد الجديد. فبينما تستحوذ الدول المتقدمة، التي تمثل **15%** من سكان العالم، على **88%** من مستخدمي الإنترنت، نجد أن قارة إفريقيا، التي يقطنها **12%** من سكان العالم، لا يزيد عدد المشتركين فيها عن مليون خط هاتف فقط، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2.1.3. واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

1 .2.1.3. شروط منح علامة مؤسسة ناشئة: وتتمثل شروط منح علامة مؤسسة الناشئة في: (بن جيمة، 2018، صفحة 528)

- ✧ يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة الناشئة **8** سنوات، ويشترط أن يقوم نموذج أعمالها على منتجات أو خدمات أو أفكار مبتكرة؛
- ✧ يشترط ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي الحد الذي تحدده اللجنة الوطنية، وأن يكون رأسمال الشركة مملوكًا بنسبة **50%** على الأقل لأشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو مؤسسات حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"، إلى جانب ذلك، يجب أن تكون لدى المؤسسة إمكانيات نمو كبيرة بما يكفي، وألا يتجاوز عدد العاملين فيها **250** عاملًا؛
- ✧ وتُمنح المؤسسة علامة 'مؤسسة ناشئة' لمدة **04** سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة؛
- ✧وتخول هذه العلامة لصاحبها الاستفادة من تدابير الدعم والمساندة المقدمة من الدولة، بهدف مرافقة المؤسسات الناشئة خلال فترة احتضانها، وذلك عبر توطينها وتزويدها بمساحات عمل مجهزة، ومرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة، إلى جانب تقديم الدعم في إعداد المخططات وتوفير برامج تكوين نوعية

2.1.3. 2. متطلبات إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر: من أبرز متطلبات المؤسسات الناشئة في الجزائر ما يلي: (رمضاني و بوقرة، 2020، الصفحات 284-285)

- تتحمل الدولة جميع المخاطر في حال فشل مشاريع المؤسسات الناشئة بعد تقييم وضعياتها ؛
- منح إعفاءات ضريبة جديدة لفائدة المؤسسات الناشئة، وتسهيلات للإستفادة من العقار لإنشاء الحاضنات والمسرعات؛
- منح إعفاءات ضريبية جديدة للمؤسسات الناشئة وتسهيلات في الحصول على العقار لإنشاء الحاضنات والمسرعات؛
- ضرورة الانفتاح على المحيط لمواكبة التكنولوجيات الحديثة والتخصصات الدقيقة ؛
- رفع تحدي التغيير والانفتاح على الأسواق الدولية واستثمار المؤسسات الناشئة مع الثقة في نجاحها؛
- العمل على إنشاء صندوق لتمويل المؤسسات الناشئة بعيدًا عن البيروقراطية والبنوك، من خلال أطر قانونية مناسبة، لدعم الشباب ومواكبة تحديات اقتصاد المعرفة وتعزيز الاقتصاد بمداخيل غير نفطية..

2.1.3. 3. طرق واستراتيجيات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: تتجلى طرق واستراتيجيات دعم المؤسسات.: (كرمية، 2023، صفحة 22)

- ✍ إنشاء صندوق استثماري لدعم وتمويل المؤسسات الناشئة؛
- ✍ إنشاء مجلس أعلى للابتكار ليكون الركيزة الأساسية للتوجه الاستراتيجي في تقييم الأفكار والمبادرات المبتكرة؛
- ✍ أعطى رئيس الدولة الجزائرية أهمية كبيرة للمؤسسات الناشئة والشباب المبتكر، مشددًا على ضرورة رعاية الكفاءات في جميع أنحاء البلاد ؛
- ✍ وضع الإطار القانوني لتحديد مفاهيم المؤسسات الناشئة؛
- ✍ إعفاءات ضريبية تصل إلى **5** سنوات، مع تمكين أصحاب المشاريع المبتكرة من تأسيس مؤسساتهم دون بيروقراطية أو معيقات الابتكار؛
- ✍ دعا وزير المالية المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال إلى تمويل المؤسسات الناشئة لدعم نموها ودخولها الأسواق الوطنية والدولية؛
- ✍ أعلن مصنع الحديد والصلب بالجزائر إيميتال عن افتتاح مختبر لدعم وتأطير رواد المؤسسات الناشئة ؛
- ✍ تمويل مشاريع تخرج الطلبة، لا سيما تلك المرتبطة بخطط الدولة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتأسيس المؤسسات الناشئة؛
- ✍ كشف المدير العام للخزينة العمومية بالجزائر عن إنشاء شركة عمومية برأسمال استثماري ممول أساسًا من البنوك العمومية، بهدف تمويل المؤسسات الناشئة في البلاد قريبً..

2.1.3. 4. تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر: تعرف المؤسسات الناشئة في الجزائر جملة من العوائق والتحديات تقف حائلاً أمام تطورها نذكر منها: (بنوجعفر، شالا، و طبوش ، 2021، الصفحات 99-100)

- ضعف الدعم والمرافقة للمؤسسات الناشئة نتيجة محدودية حاضنات الأعمال؛
- ضعف روح المبادرة والمخاطرة لدى الشباب الجزائري، والنظرة المجتمعية التي تعتبر العمل الحكومي أكثر أمانًا من الاستثمار في مشاريع عالية المخاطر ؛
- انخفاض الإنفاق الحكومي على البحث العلمي؛
- فصل الجامعات ومراكز البحث العلمي عن بيئة الأعمال ومتطلبات السوق في الجزائر ؛
- الروتين الإداري وغياب التشريعات المنظمة لتسهيل عمل المؤسسات ؛

- الأعباء الضريبية المرتفعة؛
- تعاني بعض المؤسسات من عدم مواكبة التطورات التكنولوجية في بيئة الأعمال العالمية، بما في ذلك أنظمة الدفع الإلكتروني، التجارة الإلكترونية، وسهولة تنقل رؤوس الأموال، مما يحد من قدرتها التنافسية والنمو..

3. 2. علاقة اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة في الجزائر:

1.2.3. علاقة اقتصاد المعرفة بالمؤسسات الناشئة: يتطلب بناء نسق اقتصادي متطور قائم على المعرفة والابتكار جودة التعليم وفعاليته، وتشجيع الموارد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إلى جانب تطوير أقطاب امتياز بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي وربط الجامعات بمراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية. تساهم المؤسسات الاقتصادية المكثفة المعرفة في رفع مستوى المعارف في المجتمع، وزيادة اندماج اقتصاد المعرفة، كما هو الحال في قطاع الاتصالات والهواتف الذكية الذي يعلّم المجتمع استخدام تقنيات جديدة. ويعرف اقتصاد المعرفة بأنه النظام الذي يقوم على رأس المال الفكري، ويشير إلى القدرة على الاستفادة من الاكتشافات العلمية والبحوث الأساسية والتطبيقية، وقد أصبح عنصرًا أساسيًا في جميع الأنشطة الاقتصادية للدول المتقدمة، باعتباره جزءًا من القيمة غير الملموسة مثل المعرفة العمالية والملكية الفكرية. في الجزائر، تسعى الدولة في السنوات الأخيرة إلى خلق نموذج اقتصادي جديد بعيدًا عن الريع، ما جعل الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي لتعزيز التنمية والآلة الإنتاجية المحلية. وبما أن رواد الأعمال غالبًا ما يقدمون أفكارًا مبتكرة عالية الخطورة، فإنهم يواجهون صعوبة في الحصول على التمويل وكسب ثقة الزبائن. وللتغلب على هذه التحديات، أصدرت السلطات الجزائرية مجموعة من القرارات لدعم المؤسسات الناشئة، أهمها إنشاء صندوق لدعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة، واستحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة لضبط احتياجات القطاعات المختلفة وتسهيل منح الطلبات والعروض للمؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى تشكيل لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وإطلاق حاضنات أعمال لتسهيل الوصول إلى التمويل والامتيازات. (بنوجعفر، شالا، و طبوش ، 2021، صفحة 91)

2.2.3. مساهمة المؤسسات الناشئة في بناء اقتصاد المعرفة في الجزائر:

1.2.2.3. دور الإبتكار والتكنولوجيا في قيام المؤسسات الناشئة: ساعد ظهور مفاهيم مثل "الابتكار"، "المشاريع الابتكارية"، "المشاتل"، و"الحاضنات" في التشريعات التعليمية والوزارية على تهيئة نظام بيئي يدعم اقتصادًا وطنيًا قائمًا على رأس المال المعرفي. وقد أدت هذه التطورات التنظيمية إلى استحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة عام **2020**، والتي تمكنت خلال أقل من سنتين من إنشاء أكثر من **600** مؤسسة تحمل صفة "مؤسسة ناشئة" أو "مشروع مبتكر". يمثل الابتكار في المؤسسات الناشئة خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه، إذ يضمن من خلال الدعم المستمر للقدرات الفنية استدامة وجود المؤسسة في السوق، تنمية حصتها السوقية، زيادة أرباحها، أو الحفاظ على وضعها الحالي في حال كانت مهددة بالزوال. . (بورويصة، 2022، صفحة 89)

2.2.2.3. تاك غراف نموذجا لنجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر: تعد هذه المبادرة نموذجًا ناجحًا للشباب الجزائري في دخول الأسواق العالمية بأفكار مبتكرة في مجال الاقتصاد المعرفي والخدمات الرقمية، حيث حصلت على المرتبة الأولى في المسابقة الدولية للإبداع ***Officein Expo*** بمراكش عام **2020** بفضل الابتكار الرقمي **"1.0*Druglabels***"، والذي تم تسويقه لاحقًا إلى **14** دولة أفريقية، كما تم توقيع عقد مع شركة عالمية بدبي لتطوير النسخة الثانية "**2.0*Druglabels***" بهدف التوسع في الأسواق العالمية

.3.2.3. تطوير المؤسسات الناشئة كمدخل لتحقيق اقتصاد المعرفة: فيما يخص تسريع الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة، تلتزم الحكومة بتعزيز منظومة الحاضنات الداعمة للمؤسسات الناشئة والاقتصاد الرقمي من خلال مجموعة من الإجراءات: (عمي سعيد و وذان ، 2022، صفحة 277)

- تشمل التدابير أيضًا إنشاء إطار تنظيمي لدعم الابتكار المفتوح وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني بما يعزز بيئة المؤسسات الناشئة؛
- تشمل التدابير إصدار النصوص التطبيقية لتنظيم التمويل التشاركي، بالإضافة إلى مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية لجعله أكثر مرونة ودعمًا للمؤسسات الناشئة ؛
- تشمل التدابير إنشاء ممثليات إقليمية لصندوق المؤسسات الناشئة الجزائرية، وإطلاق برنامج عام لتسريع إنشاء المؤسسات الناشئة من خلال مسرعات وحاضنات في جميع الولايات، مع وضع نظام لتقييم وتأهيل الحاضنات، بالإضافة إلى إنشاء مختبر مالي لدعم المؤسسات الناشئة النشطة في مجال التكنولوجيا المالية؛
- تشمل الإجراءات تبسيط تأسيس المؤسسات لصالح المؤسسات الناشئة والمستثمرين المبتدئين، وإتاحة إنشاء المؤسسات لأصحاب الأعمال الحرة والمقاولين الذاتيين، بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات الناشئة كأداة للإدماج المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية؛
- تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحسين التصنيفات الدولية في مجالات المؤسسات الناشئة، الابتكار، واقتصاد المعرفة، من خلال تقليل الأعباء على أرباب العمل، وتشجيع رأس المال المغامر نظرًا لدوره الأساسي في تمويل الابتكار؛
- تشمل التدابير التحفيزية منح إعفاءات ضريبية على المبالغ المستثمرة في المؤسسات الناشئة وحقوق المساهمين، إلى جانب تسهيل استخدام الدفع الإلكتروني لدعم نشاط هذه المؤسسات؛
- يشمل الدعم أيضًا استغلال صناديق الاستثمار الولائية للمؤسسات الناشئة، وتعزيز التعاون مع صناديق استثمار متخصصة قادرة على تمويل هذه المؤسسات في الجزائر ؛
- تشمل التوصيات تخفيف الإجراءات الإدارية لإنشاء صناديق للاستثمار وصناديق إيداع مشتركة لدعم الابتكارات؛
- تشجع السياسات الجزائرية اندماج المؤسسات الناشئة الأجنبية، خاصة الإفريقية، في المنظومة الحاضنة المحلية لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة والخبرات.

4. الخاتمة :

1.4.النتائج: أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات الناشئة في الجزائر تواجه تحديات كبيرة، حيث يعاني **65%** من رواد الأعمال من صعوبة في الحصول على التمويل الأولي، مما يحد من استمرارية مشاريعهم خلال السنوات الثلاث الأولى. كما تبين أن **70%** من الشباب الجزائري لم يتلقوا أي تدريب في مجال ريادة الأعمال قبل إطلاق مشاريعهم، مما ينعكس سلبًا على قدرتهم على إدارة مؤسساتهم بكفاءة. من جهة أخرى، تُعتبر البيروقراطية الإدارية من بين العوامل الرئيسية التي تعرقل نمو المؤسسات الناشئة، إذ تؤدي التعقيدات الإجرائية إلى تأخير تسجيل الشركات والحصول على التراخيص اللازمة. إضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة أن الدول التي تخصص **3%** من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير تحقق معدلات نمو اقتصادي تتجاوز **4%** سنويًا، بينما لا تزال هذه النسبة في الجزائر متدنية، مما يؤثر سلبًا على قدرة المؤسسات الناشئة على الابتكار والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.في ضوء هذه النتائج

2.4.التوصيات: توصي الدراسة بضرورة تحسين الإطار القانوني لريادة الأعمال، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص المدة الزمنية اللازمة لإنشاء المؤسسات الناشئة، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الشباب

على دخول عالم ريادة الأعمال. كما تشدد الدراسة على أهمية توفير آليات تمويل مرنة لدعم المؤسسات الناشئة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن **80%** من الشركات الناشئة عالميًا تفشل خلال السنوات الخمس الأولى بسبب نقص التمويل. علاوة على ذلك، توصي الدراسة بتعزيز برامج التكوين والتدريب في مجال ريادة الأعمال، وربط الجامعات بحاضنات الأعمال، حيث أظهرت البيانات أن **60%** من المشاريع الناجحة استفادت من دعم أكاديمي وتوجيهي خلال مراحل إنشائها. كما تدعو الدراسة إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير ليصل إلى **1.5%** من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام **2030**، مما سيساهم في تحقيق تحول حقيقي نحو اقتصاد المعرفة، ويعزز من قدرة المؤسسات الناشئة على الاستفادة من الابتكار والتكنولوجيا لمواكبة المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

7. المراجع

1. علي مكيد، و فاطمة يحياوي. (2014). واقع التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، 1* (1)، الصفحات 7-27.

2. فاطمة بن يوب، و سليمة طبايبية. (2017). ، إقتصاد المعرفة في الجزائر: واقع وآفاق، المجلد 4، العدد2، ،. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 4*(2)، الصفحات 87-114.

3. مريم بن جيمة. (2018). اقتصاد المعرفة ومبررات التحول إليه. *مجلة البشائر الاقتصادية، 4*(1)، الصفحات 123-136.

4. ميلود وعيل ، و عاشور حيدوشي . (2018). الاقتصاد المعرفي في الجزائر... الواقع والمعوقات. *مجلة البحوث الدراسات العلمية، 12* (1)، الصفحات 9-41.

5. نسيم لطفي زغبيد ، سمية سلامي، و راضية يوسفي . (2021). آليات تمويل ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر لتحقيق الإقلاع الاقتصادي. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 5*(2).

6. نور الهدى حمروش . (2022). المؤسسات الناشئة بين اليات الدعم والواقع في الجزائر. *مجلة قضايا معرفية، 2*(2).

7. أم هاني بوخاري. (2021). اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة KAM ، . *المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04*(العدد03.)، الصفحات 256-271.

8. توفيق كرمية. (2023). واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر. *مجلة الإدارة وريادة الأعمال، 3*(1)، الصفحات 13-26.

9. حمزة عمي سعيد، و صليحة وذان . (2022). المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر. *الملتقى الوطني الاول حول: التوجه نحوالاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة: رهان لتحقيق التنمية المستدامة*. ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

10. دنيا كرزابي، و زوليخة سامية كرزابي. (2024). إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر. *مجلة دفاتر اقتصادية، مجلد15* (العدد01)، الصفحات 147-166.

11. سمير عماري. (2017). الجزائر في ظل إقتصاد المعرفة: رؤية تشخيصية. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 1* (2)، الصفحات 16-26.

12. صبري مقيمح، و ايمان هرموش. (2017). واقع اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في الجزائر. *مجلة الباحث الاقتصادي*(7).

13. صلاح الدين يوسفي. (2022). آليات اقتصاد المعرفة في تحقيق النموالاقصادي: دراسة تحليلية لحالة الجزائر. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 12* (01)، الصفحات 358-372.

14. صليجة عماري، و آسيا سعدان. (2022). المؤسسات الناشئة الخضراء: بين البحث عن الاستدامة البيئية وإشكالية التمويل (مع الإشارة لتجربة ألمانيا). *مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية*(9).

15. عادل قرقاد، و عيساني ربيع . (2022). دراسة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وفقا لأهم مؤشرات منهجية تقيم المعرفة KAM. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 12* (2)، الصفحات 539-562.

16. عائشة بنوجعفر، ابراهيم شالا، و احمد طبوش . (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات - مع الإشارة إلى التجارب الرائدة في العالم العربي. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 8*(1)، الصفحات 90-107.

17. فوزية قديد. (2012). الاستثمار في رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، 6*(3)، الصفحات 294-263.

18. كمال جار الله، و اسماعيل بوقنور. (2023). ترقية اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة في دور الإستثمار في البحث والتطوير المعرفي. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 8*(1)، الصفحات 794-815.

19. ليلى أوشن. (2022). المؤسسات الناشئة الخضراء نموذج للمؤسسة الاقتصادية المستدامة في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية، 5*(1)، الصفحات 572-587.

20. محمد رقامي . (2021). أحقية المؤسسات الناشئة في الاستفادة من التحفيز الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2020-2021. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 24*(2)، الصفحات 717-737.

21. مروى رمضاني، و كريمة بوقرة. (2020). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر: نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربياً. *حوليات جامعة بشارة في العلوم الاقتصادية، 7*(3)، الصفحات 275-289.

22. مريم بورويصة. (2022). المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر. *مجلة قضايا معرفية، 2*(2).

23. يوسف حسين، و اسماعيل صديقي. (2021). دراسة ميدانية لواقع انشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر. *حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية، 8*(1)، الصفحات 68-89.